المقدمة

تزداد أهمية القانون مع زيادة التقدم الحضاري في مختلف المجتمعات. فالتقدم الحضاري هو الـذي يقوم ببناء المدن الضخمة، والتي تتزايد وتتباين فيها الاهتمامات والمصالح والخـدمات.هـذه النشـاطات المتداخلة في بعضها البعض، تزداد تعقيدا في تصريف أمورها بين مختلف المتعاملين فيها. وبهذا تـزداد أهمية القانون، ويزداد العمق المطلوب فيه، وكذلك تزداد المساحة المطلوب تغطيتها به. وكنتيجـة لهـذا الوضع الحضاري، نجد أن القانون يكتسب أهمية متزايدة على المستوى الدولي، فيكون القانون أداة فعالة في قيادة الأنشطة المعقدة في تشابكها في مختلف البلدان المتقدمة وكذلك النامية.

إن الوضع الحضاري في المملكة العربية السعودية، قد شهد قفزةً لم يرَ التاريخ البشـري المعاصـر مثيلاً لها، فقد كانت الثروات الطبيعية في المملكة الوسيلة المطلوبة لتحويل مناطق قرويـة أو حضـارية بسيطة إلى مدن مترامية الأطراف، ويدور في فلكها مناطق قروية أو حضارية أصغر ولكنهـا مرتبطـة بجميع الخدمات المتقدمة والمتاحة في المدن. وأصبحت هذه المدن ذات تكوين تكنولوجي ذا نمط متسارع في التقدم، ربما عدة مرات خلال السنة الواحدة. هذه النشاطات العصرية المتقدمـة، جعلـت المصـالح المختلفة للأفراد تتشعب وتتعمق وتتداخل في بعضها البعض، كأي مجتمع عصري حضـاري، فـي أي مدينة ذات أهمية دولية.

وبهذا يمكننا أن نرى زيادة أهمية القانون ورقابته الدستورية في مجتمع ينهض بصفة سـريعة ومسـتمرة كالمجتمع السعودي. فهو شيء واضح أن العلاقات الاجتماعية والثقافية والتجارية يزداد تداخلها وتشابكها يوما بعد يوم. وبهذا فإن المجتمع السعودي يحتاج إلى تقدم مستمر في نظامه القانوني والرقابة عليه بصفة عميقة ومستمرة. وذلك لمواكبة التطور الحضاري بالتطور القانوني، وهو كالوقود في الجهاز الحضـاري لاستمراريته وجني الفوائد المختلفة منه.

وبهذا فإن البحث يتكون من المقدمة، وخمسة فصول والخاتمة. كل فصل من الفصول يحتوي على عدة مباحث، وكل مبحث يحتوي على عدة مطالب. أما الفصل الأول فهو الإطار النظري ويحتوي على موضوع البحث وأهميته، ويحدد المشكلة البحثية، وفرضيات البحث، وأهدافه وأسئلته، كما يحدد المنهج البحثي. أما الفصل الثاني فهو فصل نظري بعنوان الدستور ومحتواه. ويتكون من مبحثين، المبحث الأول يقدم تعريفا بالدستور، والمبحث الثاني يحدد النقاش في دستورية القوانين وقواعدها. ويتكون المبحث الأول من ثلاثة مطالب، وهي التعريف بالقواعد الدستورية، وأنواع الدساتير، ومضامينها. أما المبحث الثاني فيتكون من مطلبين فيتناول الأول نظرية تدرج القواعد القانونية وسمو القواعد الدستورية. ويتحدث الثاني عن المقصود بدستورية القوانين.

أما الفصل الثالث وهو بعنوان الرقابة على دستورية القوانين، فهو فصل نظري يتكون من مبحثين، المبحث الأول يتحدث عن الرقابة السياسية على دستورية القوانين، والمبحث الثاني يناقش الرقابة القضائية على دستورية القوانين، ويتكون المبحث الأول من أربعة مطالب، وهي نشأة الرقابة السياسية، والرقابة السياسية في فرنسا، وآليات الرقابة السياسية، وأخيرا مزايا وعيوب الرقابة السياسية. أما المبحث الثاني فيتكون من أربعة مطالب وهي نشأة الرقابة القضائية على دستورية القوانين، والرقابة القضائية على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية، وأساليب الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وأخيرا مزايا وعيوب الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

وقد جاء الفصل الرابع بعنوان الجهات الرسمية التي تقوم على مراقبة دستورية القوانين في المملكة العربية السعودية، وهو فصل تحليلي يحتوي على خمسة مباحث، يركز المبحث الأول على دور مجلس الوزراء في الرقابة على دستورية القوانين، ويسلط المبحث الثاني الضوء على دور مجلس الشورى في الرقابة على دستورية القوانين، ويناقش المبحث الثالث دور هيئة كبار العلماء في الرقابة على دستورية القوانين، ويستعرض المبحث الرابع دور المجلس الأعلى للقضاء في الرقابة على دستورية القوانين، أما

المبحث الخامس فيناقش دور المحكمة العليا للقضاء في الرقابة على دستورية القوانين. وأخيرا الفصل الخامس وهو بعنوان تحليل لإمكانية تنفيذ مقترح مجلس الرقابة السياسي على دستورية القوانين في المملكة العربية السعودية، وهو فصل تحليلي ويتكون من خمسة مباحث رئيسية وهي: نبذة تاريخية عن أهم الأسس الثقافية والإدارية في المملكة العربية السعودية، وتعريف شامل لمفهوم الدستور السعودي وفعالية القوانين، وإمكانية تطوير الدستور السعودي، وتأثير مجلس الرقابة السياسي على دستورية القوانين بعد تكوينه على البيئة القانونية في المملكة العربية السعودية، وأخيرا فإن المبحث الخامس تحت عنوان الرقابة المقترحة للقضاء والقانون السعودي في ظل الأجواء الاجتماعية والسياسية في المملكة العربية السعودية. وأخيرا فإن البحث اختتم بالخاتمة وهي الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للبحث

أولاً – موضوع البحث وأهميته.

ثانياً – مشكلة البحث.

ثالثاً – فرضيات البحث.

رابعاً – أهداف البحث.

خامساً – منهج الدراسة.

سادساً – خطة الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للبحث

أولاً- موضوع البحث وأهميته:

النصوص القانونية هي قواعد عامة مجردة وملزمة تحكم سلوك الأفراد في المجتمع، كما يترتب على مخالفتها جزاء توقعه السلطة العامة. وفي المملكة العربية السعودية، هناك بعض الأنظمة أوالقوانين المحددة بنصوص شرعية واضحة، ومن ضمنها الحدود، فهي تحدد عقوبات الجرائم الكبرى كالقتل والسرقة والزنا. وأيضاً هناك قوانين صريحة وواضحة كالقوانين التجارية، وهي قوانين ذات صبغة عالمية لتنظيم الأعمال التجارية، وهي التي تحتاج إليها المملكة للتعاقد مع مختلف الشركات العالمية، لاستيراد منتجاتها. ولكن هناك الكثير من الأسئلة حول عواقب أعمال غير قانونية ولايوجد نص شرعي أو نظام يحدد عقوبتها . وفي هذه الحالة يقوم القضاء بإصدارالأحكام التعزيرية، وهي الأحكام التقديرية التي تكون نتاج اجتهاد القضاة في إصدار حكم تأديبي ضد المخالف. وهي تختلف باختلاف الفعل أوالعمل غير المشروع. وتتراوح الأحكام التعزيرية من التأديب إلى التشهير، إلى الجلد، وقد تصل إلى السجن أو الإعدام. ومجمل هذه الأحكام يرجعها القضاة إلى الشرع، أو إلى العرف الاجتماعي العام. وهنا يمكن أن تختلف وجهات النظر في الأحكام القضائية المختلفة، وذلك حسب الخلفية الثقافية والتعليمية لمختلف القضاة والعاملين في مجاله. وكنتيجة، تبدأ التساؤلات حول الحكم الصحيح بين الأحكام المختلفة، أوالذي سوف يكون معمولا به قضائيا. ونتيجة لزيادة الجدل في حالات كهذه، توجهت الحكومة إلى رصد سبعة مليارات ريال لتطوير مرفق القضاء، وأصبح هناك تطلع اجتماعي إلى تطوير القضاء من ذات القوانين (الأنظمة) وصولاً إلى المؤسسات القضائية. وضمن هذه الأجواء المتجهة لأجل التطويرلا بد أن تتجه الأنظار نحو الدستور السعودي، فأيضاً ليس هناك رأي محدد، هل هو مكتوب أو عرفي أو هو في درجة ما بين

الجانبين، وحيث أن البحث في الرقابة الدستورية، فإنه يجب أن يكون لدينا مفهوم واضح عن الدستور السعودي وحيث إن النظام القضائي السعودي لا يزال في مرحلة البناء والتطوير، فإن دستورية القوانين (الأنظمة) المعمول بها، والتي بعضها في إطار الصياغة، لا زالت في حاجة ماسة إلى تحديد دستوريتها. وذلك للحد من التساؤلات حول درجة دستورية الأحكام، وبخاصة التعزيرية منها، ذلك زيادة في تأثيرها الإيجابي الاجتماعي والثقافي، والتي من المتوقع أن يكون لها قدر كبير من التطور في المستقبل القريب والبعيد.

ضمن هذا السياق البحثي، من المهم توضيح أهمية وفعالية دور الجهات التشريعية والمكونة من مجلس الوزراء ومجلس الشورى والجهات القضائية أيضاً في القيام بمهام الرقابة الدستورية للقوانين السعودية، هذا الدور الفعال الذي يمكن أن يدعم تدعيماً كبيراً وفعالاً بتأسيس مجلس رقابة سياسي على دستورية القوانين، يكون دوره الدعم المباشر لرقابة كل من مجلس الوزراء ومجلس الشورى في التفاعل والرقابة على القانون السعودي، والإشراف المباشر على تطوير القانون والقضاء ومؤسساته، هذا التطوير الذي هو مركز اهتمام المسؤولين في هذه المرحلة من مراحل مسيرة المملكة نحو التطور والنمو.

وسيسهم مجلس الرقابة السياسي في حال تم إقراره بالتفاعل السريع والمباشر مع مشكلات تطوير القانون والقضاء في المملكة. هذا الإسهام المطلوب لن تظهر نتائجه في ظل الروتين الإداري والطبيعة الإدارية لكل من مجلس الوزراء ومجلس الشورى. ففي حال إنشاء هذا المجلس سوف يقوم بمهمة الرقابة الدستورية على القانون وعلى الأجهزة القضائية، تصبح الأمور المتعلقة بالقانون والقضاء محددة من الطابع الإداري الذي يستغرق أوقاتا طويلة للمرور بالأعراف الإدارية المختلفة، ويكون القانون والقضاء قريباً جداً من صنع قرارات مفصلية وسريعة وقوية، وهذا ما يحتاجه في الأساس تطوير القوانين والقضاء، وهو التفاعل الحاسم والسريع مع مشكلات القانون والقضاء في مسيرة تطورهما.

وبهذا يمكن تحديد إحدى أهم المشكلات في القضاء السعودي، وهو عدم توافر رقابه منظمة تحـــرره من الروتين الإداري، الذي يستغرق شهورا وسنين لأخذ قراره وتنفيذه لإحدى المعضلات القضائية، فحين يكون هناك مجلس الرقابة السياسي على دستورية القوانين، فإن هذه المشكلة لن تكون موجودة، وهذا مـــا سوف نقوم ببحثه في هذه الرسالة لتبني نوع من أنواع الرقابة عن طريق تأسيس مؤسسة دستورية بالغـــة التنظيم، وهي التي سوف تكون قراراتها سريعة ومباشرة.

ثانياً- مشكلة البحث :

حيث أن النظام القضائي السعودي ونظام رقابته الدستورية لا يزالان في مرحلة البناء والتطوير، فهما في حاجة ماسة إلى دراسات متعمقة وأبحاث واقعية وعملية تتجاوب مباشرة مع المشاكل القانونية والقضايا المستجدة في ميدان العمل، وذلك للحد من الغموض القائم حول القوانين المعالجة لها وتحديد درجة دستوريتها.

ويجب أن يكون واضحاً وأكيداً أهمية دور كل من مجلس الوزراء ومجلس الشورى في الرقابة على القوانين السعودية، ولكن يمكن تدعيم هذا الدور المهم للمجلسين الموقرين، وذلك لزيادة فعاليـــة القـــانون والقضاء. وعلى هذا الأساس يمكن تأكيد أن تأسيس هيئة للرقابة الدستورية سوف تضفي علـــى القـــوانين دستورية مباشرة ومنظمة وواضحة، وبذلك سوف يكون لهذه الدستورية أهمية بالغة في الإطار القـــانوني المتطور في المملكة واستقراره، وذلك من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي مـــن المتوقع أن يكون لها قدر كبير من التطور في المستقبل القريب والبعيد.

وبذلك يكون السؤال الأساسي في البحث هو :

هل هناك، وضمن الأجواء التطويرية للقضاء السعودي وأجهزته، حاجة إلى تأسيس رقابة دستورية منظمة ومباشرة؟ ومانوع تلك الرقابة؟

ومما يدعم السؤال الأساسي للبحث نجد أن هناك الكثير من الأنظمة السعودية تحتوي علـــى بعـــض المواد التي تخالف النظام الأساسي للحكم أوالأنظمة الدستورية في المملكة ،والتي كـــان يجـــب أن يـــتم مراقبتها وضمان عدم مخالفتها الأنظمة الأساسية خاصة النظام الأساسي للحكم.

ثالثاً- فرضيات البحث :

يمكن تدعيم دور مجلس الوزراء ومجلس الشورى والجهات القضائية في الرقابـــة علـــى القـــوانين والقضاء السعودي ومسيرة التطوير لهما، يكمن ذلك التدعيم بإنشاء مجلس رقابة سياسي، يكون على رأسه خادم الحرمين الشريفين أو سمو ولي العهد. هذا المجلس سوف يكون له دور فعال في مباشرة مشـــكلات وتطوير القانون والقضاء، بطريقة مباشرة وسريعة وقوية، هذه المزايا التي يحتاجها القانون والقضاء في المملكة بإلحاح، وذلك لتدعيم مصداقية القانون والقضاء، ودفع تطويرهما في طريق النجاح يمـــد خطـــط التطوير لهما. وهذا من شأنه أن يبني رؤية اجتماعية موحدة للدستور والقانون في المملكة، ويبعد القضاء عن الجدل العقيم، ويبني فيه إيجابيات للتوجيهات المفيدة.

رابعاً- أهداف البحث:

أهم أهداف البحث تتلخص في النقاط التالية :

1- تحديد طبيعة الرقابة الحالية على القانون والقضاء السعودي بالسلطة التنظيمية في المملكة.

2- إثبات إمكانية تأسيس رقابة سياسية ضمن نظام القضاء السعودي .

3- تحديد أهمية تكوين مثل هذه الرقابة لتطوير القضاء السعودي في المستقبل القريب والبعيد.

4- تحديد فعالية الرقابة السياسية على القوانين السعودية حاليا ومستقبلا.

خامساً – منهج الدراسة :

منهج هذه الدراسة هو المنهج التحليلي لواقع ونصوص الأنظمة الدستورية في المملكة العربية السعودية والتغيرات التي تطرأ عليها ومقارنتها متى ما دعت الحاجة مع بعض الأنظمة الدستورية في بعض الدول ومن ثم البحث عن النوع الملائم الذي يحقق الرقابة وفقاً لخصوصية القضاء السعودي وإمكانياته.

سادساً – خطة الدراسة :

الخطة المقترحة للدراسة ستكون بمشيئة الله على النحو التالي:-

الفصل الأول : الإطار النظري للبحث .

الفصل الثاني : الدستور ومحتواه .

المبحث الأول : تعريف الدستور .

المبحث الثاني: دستورية القوانين وقواعدها .

الفصل الثالث: الرقابة على دستورية القوانين.

المبحث الأول : الرقابة السياسية على دستورية القوانين .

المبحث الثاني : الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

الفصل الرابع : الجهات الرسمية التي تقوم على مراقبة دستورية القوانين في المملكة العربية السعودية .

المبحث الأول : دور مجلس الوزراء في الرقابة على دستورية القوانين .

المبحث الثاني : دور مجلس الشورى في الرقابة على دستورية القوانين .

المبحث الثالث : دور هيئة كبار العلماء في الرقابة على دستورية القوانين .

المبحث الرابع: دور المجلس الأعلى للقضاء في الرقابة على دستورية القوانين.

المبحث الخامس: دور المحكمة العليا في الرقابة على دستورية القوانين.

الفصل الخامس : تحليل لإمكانية تفيذ مقترح مجلس الرقابة السياسي على دستورية القوانين في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن أهم الأسس الثقافية والإدارية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني : تعريف شامل لمفهوم الدستور السعودي وفعالية القوانين.

المبحث الثالث : إمكانية تطوير الدستور السعودي.

المبحث الرابع: تأثير مجلس الرقابة السياسي على دستورية القوانين بعد تكوينه على البيئة القانونية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الخامس: الرقابة المقترحة للقضاء والقانون السعودي في ظل الأجواء الاجتماعية والسياسية في المملكة العربية السعودية.

ويلي ذلك عرض لأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث مع مناقشة هذه النتائج.

والله ولي التوفيق ،،،،،،